العرب
الأربعاء 2021/10/13
السنة 44 العدد 12208

أربع سنوات إيرانية جديدة في العراق

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

تمنى الرئيس الدكتور برهم صالح أن تكون هذه الانتخابات "بداية الإصلاح لتحقيق تطلعات الشعب العراقي". وقال للصحافيين إن "هذا اليوم تاريخي، والانتخابات المبكرة هي مطلب شعبي، واستحقاق وطني، وبداية للانطلاق نحو الإصلاح لتحقيق ما يتطلع إليه العراقيون".

نعم، يا فخامة الرئيس. ونحن معك نتمنى ذلك ونحاول اعتبار ما حدث تغييراً حقيقيا، ولو قليلا هذه المرة.

ولكن لأن الثقة مفقودة بالدولة التي يعرف العراقيون أنها مأسورة ومكسورة فليس سهلا أن نتقبل بيانات الهيئة المستقلة للانتخابات دون تقليب وتدقيق، خصوصا في ما يتعلق منها بنسب التصويت.

فبناءً على الأرقام الصادرة رسميا من المفوضية نتبين أن عدد سكان العراق 40 مليونا و22 ألفا، والذين كان يحق لهم المشاركة في الاقتراع 22 مليونا، والذين أدلوا بأصواتهم فعلا 9 ملايين و77 ألفا و779، من ضمنهم الآلاف من المسلحين المنتمين إلى الحشد الشعبي والفصائل المسلحة الذين غَدَروا بمُعيليهم ودافعي رواتبهم ومخصصاتهم ومُحَمِّليهم أسلحتَهم التي يتعالوْن بها على شعبهم، فأعطوا أصواتهم للصدريين والمستقلين والتشرينيين، وبعضُهم لنوري المالكي، بالإضافة إلى الآلاف من الإيرانيين الذين مُنحوا الجنسية العراقية قبل شهور، زوراً وبهتانا، والذين دخلوا العراق من إيران قبل الاقتراع بيومين لتأدية "واجبهم الجهادي" وأعطوا أصواتهم لمن تريده وزارة الاستخبارات المعروفة باسم "إطلاعات" المكلفة الجديدة من قبل الولي الفقيه بإدارة الملف العراقي بدل الحرس الثوري من الآن وحتى 2025.

> ما لم تقله المفوضية ولا مندوبة الاتحاد الأوروبي هو أن موضوع النتائج النهائية قرارٌ إيراني خالص، فدولة الولي الفقيه هي من ترفع وتخفض وتؤتي الملك وتنزعه ممّن تشاء في العراق

وحين نتأكد من حصول جماعة هادي العامري والحشد الشعبي والفصائل المسلحة على 14 مقعدا فقط، بعد أن كان لهم 48 في المجلس السابق، وحضور إسماعيل قاآني لتوبيخ الساقطين في الانتخاب، نتبين أن انقلابا إيرانيا داخليا قد حدث، ولا يمكن أن يكون برغم أنف الولي الفقيه، وبدون رضاه.

إذن، وبالنتائج المعلنة تكون وزارة "إطلاعات" هي التي قررت ترفيع التيار الصدري العروبي الواعد بمحاربة الفساد ببرلمان فيه 37 نائبا مملوكا لنوري المالكي، و43 للحلبوسي، وبوجود أحمد الجبوري (أبومازن) ومشعان الجبوري وحنان الفتلاوي و15 نائبا لخميس الخنجر و5 لعمار الحكيم.

سؤال مهم ينبغي على العراقيين النجباء الشرفاء غير الملوثين بالتخابر مع الأجنبي أن يسألوه، هل صحيح أن مقتدى الصدر قادر على تنفيذ وعوده الإصلاحيّة الوردية المنعشة للآمال، وخصوصا بمحاربة الفساد (وهو صناعة إيرانية خالصة)، ثم نزع سلاح الميليشيات (وهي منطقة إيرانية محرمة)؟

وحتى لو كانت النتائج المعلنة من قبل المفوضية صحيحة ومتطابقة مع مخرجات الأجهزة الإلكترونية التي قد لا تكون تعرضت للتلاعب من قبل شُطار يسرقون الكحل من العين، فالذي لا يمكن إثباته بالأدلة والوثائق هو ما جرى خارج تلك الأجهزة، وقبل وصول المراقبين الدوليين وقبل دخول الناخبين إلى مراكز الاقتراع، مع احتساب عوامل الجهل والتخلف والتعصب الطائفي أو العنصري أو القبلي لدى الملايين من الناخبين.

أما الذي لم تقله المفوضية ولا مندوبة الاتحاد الأوروبي فهو أن موضوع النتائج النهائية قرارٌ إيراني خالص وحده، لا شريك له. فدولة الولي الفقيه هي من تَرفع وتخفض، وتؤتي الملك وتنزعه ممن تشاء في العراق، وليست الحكومة العراقية، ولا مرجعية السيستاني، ولا الأحزاب، ولا الفصائل، ولا مافيات المختلسين والمهربين والمموّلين من قطر والولايات المتحدة والسعودية وتركيا.

والذي لا يخفى هو أن إيران العراقية اليوم تعاني من وجع رأس عراقي مزمن يتمثل في الهتاف المتكرر المزعج الجارح الذي يتداوله الناشطون العراقيون والقائل "هذا وعَد، هذا وعَد، إيران ما تحكم بعَد"، وهو يعني أن جمر التظاهرات التي انطلقت في 2019 ما زال تحت رمادها، ولن يُغلق الباب عليه ويريحها منه ويستريح سوى (المعارض) لاحتلالها، والمدمن على التظاهر ضد التظاهر. فالناصرية وبغداد والبصرة والنجف وكربلاء لم تجف دماء ناشطيها بعد.

ولفهم الدافع الحقيقي الآخر وراء انقلاب دولة الولي الفقيه على نفسها في العراق هذه المرة ينبغي أن نتذكر أنها بحاجة إلى تبريد خواطر السعوديين، ومن ورائهم الأميركيين، بإقناعهم بأنها عاقبت الحشد الشعبي، كما كانوا يتمنون ويشتهون، وكسرت شوكة الفصائل (المنفلتة) التي تعارض أي تقارب عراقي عربي، ثم جاءت بمقتدى المرضيِّ عنه في السعودية والولايات المتحدة ودول الخليج الأخرى.

يبقى علينا أن ننتظر ما سيفعله قائد فيلق القدس في الحرس الثوري إسماعيل قاآني الذي جاء سريعا لتنسيق المواقف بشأن التحالفات السياسية التي ستدير مرحلة ما بعد فوز التيار الصدري.

هل سيستسلم للأمر الواقع، فيوافق على قيادة مقتدى للدولة الإيرانية الجديدة في العراق أربع سنوات قادمة، أم يرفض ويدفع جحافل الحرس الثوري العراقية (هادي العامري، فالح الفياض، قيس الخزعلي وأبوفدك) إلى رفض نتائج الانتخابات، وافتعال مواجهة بنيران المدافع والمفخخات والكواتم بين ميليشيات إسماعيل قاآني وبين جيش المهدي وسرايا السلام؟ لقد وصف المدعو أبوعلي العسكري الناطق باسم كتائب حزب الله العراقي نتائج الانتخابات بأنها "أكبر عملية احتيال في التاريخ". ووعد بـ"اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لإعادة الأمور إلى نصابها". ودعا الرفاق في الحشد الشعبي وبدر وعصائب أهل الحق والنجباء إلى الاستعداد لمواجهة المرحلة الحرجة القادمة.

هل هو جاد في دق طبول الحرب، أم هي ثرثرة عابرة من حلاوة الروح؟ الله يستر.

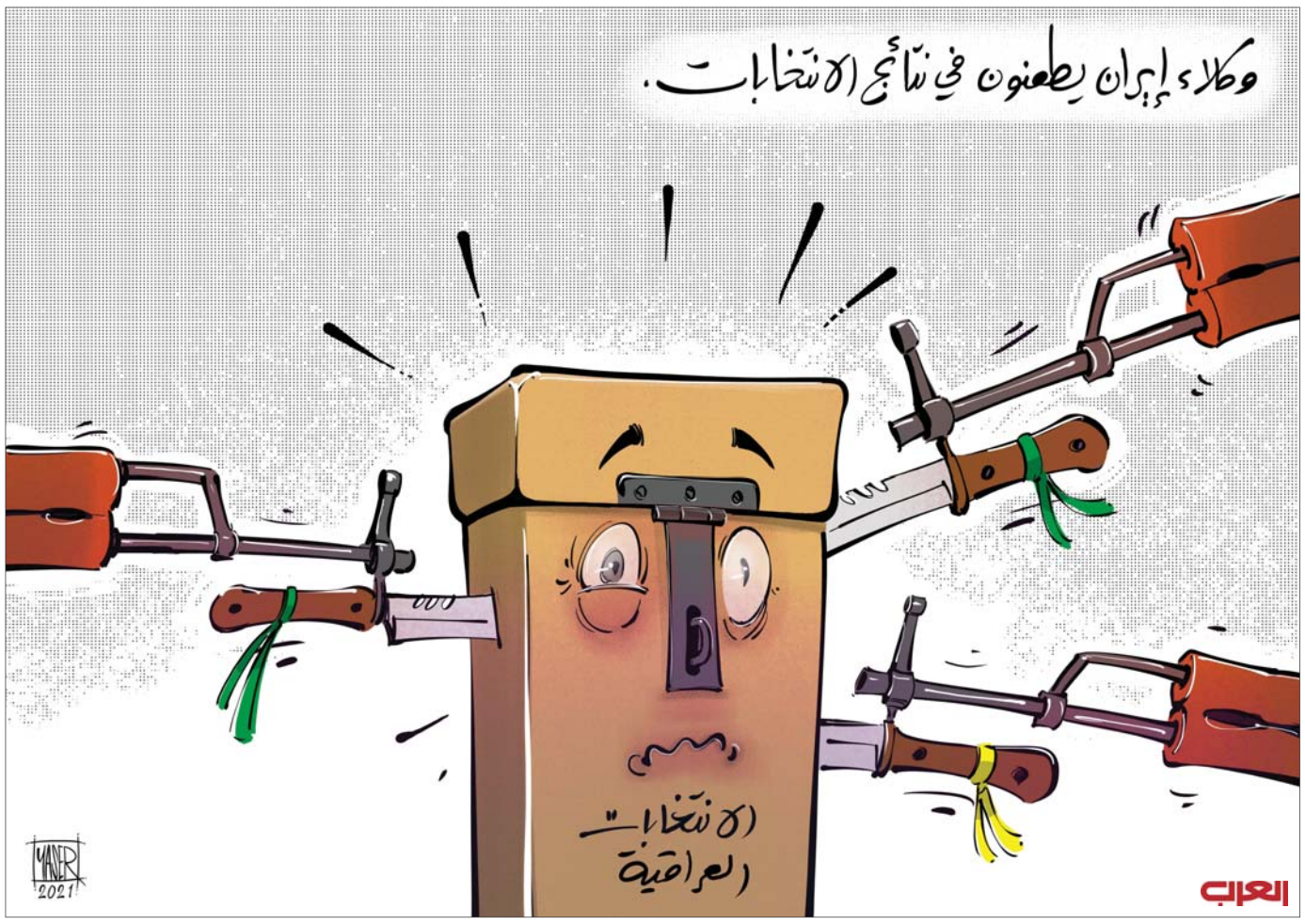

خوف إيراني من فقدان السيطرة على العراق

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

لم تكن الانتخابات العراقيّة سوى تسجيل لواقع يتمثّل في تراجع قسم من الأحزاب والقوى الموالية لإيران في ظل تقدّم "الكتلة الصدريّة" التي تزعّمها مقتدى الصدر. يمكن الخروج بهذا الاستنتاج على الرغم من أنّه ليس معروفا هل يستطيع مقتدى الصدر أن يكون مستقلا عن إيران وما هامش الحرّية الذي يمتلكه هذا السياسي العراقي. هذا السياسي الذي هو في الوقت ذاته رجل دين ينتمي إلى عائلة ذات تاريخ عريق. الأكيد أنّ كلام مقتدى الصدر بعد صدور النتائج الأوليّة للانتخابات مطمئن، خصوصا لدى إشارته إلى رفض أي سلاح غير شرعي. كانت تلك إشارة واضحة إلى السلاح لدى ميليشيات "الحشد الشعبي". هذا كلام يثير إيران بشكل واضح وله صداه الإيجابي داخل العراق.

لكن يبقى السؤال المتعلّق بموقف مقتدى الصدر من إيران يطرح نفسه بقوّة في ضوء التجارب التي مرّ بها رجل دين وسياسي يبتعد عن طهران ثمّ يتقرّب منها ويشاهد في مجلس "المرشد" علي خامنئي وكأنّه من أهل البيت. يشير ذلك إلى أمرين؛ الأول شخصيته المترددة والآخر العجز عن الخروج بشكل نهائي من تحت المظلّة الإيرانيّة. ثمّة أمر ثالث لا بدّ من الإشارة إليه بشكل سؤال: هل جمهور مقتدى الصدر مسيطر عليه من مقتدى الصدر؟

على الرغم من ذلك كلّه لم يستطع قادة الأحزاب التابعون مباشرة لـ"الجمهوريّة الإسلاميّة" باستثناء نوري المالكي تحقيق نتائج جيدة. أمّا هادي العامري زعيم "تحالف الفتح" الذي يجمع الميليشيات المدعومة من إيران، فقد تلقّى ضربة قويّة. يعكس هذا التراجع في شعبيّة الموالين مباشرة لإيران ولسلاح الميليشيات تململا في أوساط الشيعة العرب العراقيين. جاء هذا التململ في وقت تراجع فيه النفوذ الإيراني في كردستان في ضوء النتائج المخيّبة التي سجلها مرشحو الاتحاد الديمقراطي الكردستاني الذي بات منقسما على نفسه في غياب زعيمه التاريخي جلال الطالباني.

في كلّ الأحوال، هناك قلق إيراني حيال ما يدور في العراق حيث بدأت تظهر بوادر قيام تجمعات سياسيّة مستقلّة ترفض الأمر الواقع الذي فرضه الاحتلال الأميركي والنظام الذي ولد من رحمه. تخشى إيران بكل بساطة من فقدان تحكّمها باللعبة السياسية في العراق وذلك بغض النظر عن نتائج الانتخابات ورأي المواطن العراقي الذي يمتلك حدّا أدنى من الروح الوطنيّة. هذا المواطن الذي يكتشف مع مرور الوقت أنّ إيران هي إيران والعراق هو العراق وأنّ إزالة الحدود بين البلدين ليست سوى سقوط للمنطقة كلّها وليس للعراق وحده.

يفسّر هذا الإصرار الإيراني على الإمساك بالورقة العراقيّة إمساكا تاما اقتراب العودة الإيرانية إلى مفاوضات فيينا مع الأميركيين والصينيين والروس والأوروبيين. لن تستطيع إيران فرض شروطها في هذه المفاوضات المتعلّقة ببرنامجها النووي من دون الظهور في مظهر الطرف القوي الذي يتحكّم بأربع دول هي العراق وسوريا ولبنان واليمن. تصرّ إيران على تأكيد أن في استطاعتها عمل ما تريده في الدول الأربع. تؤكّد ذلك بإفراجها، بالاتفاق مع فرنسا، عن الحكومة اللبنانيّة التي يرأسها نجيب ميقاتي من جهة وقيام وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان بزيارة إلى بيروت من جهة أخرى. بات عبداللهيان أوّل وزير للخارجية يزور لبنان بعد تشكيل حكومة جديدة وانتظار استمرّ ثلاثة عشر شهرا.

ثمّة معلومات غير أكيدة عن أن قائد "فيلق القدس" في "الحرس الثوري" الإيراني زار بغداد مع إقفال صناديق الاقتراع. في المقابل، الثابت أنّ وزير الخارجية الإيراني كان قد زار لبنان. قد تكون الزيارتان زيارتين تفقديتين لممتلكات إيرانية في المنطقة. إنّهما على الأصح بين أوراق إيرانيّة عدّة تستخدم في التفاوض مع "الشيطان الأكبر".

كلّ ما في الأمر أن إيران تريد إثبات أنّ دخولها مفاوضات فيينا لن يكون من موقع ضعف وأن على الإدارة الأميركيّة الاقتناع بأن لا مجال لأي تعديل للاتفاق في شأن ملفّها النووي الموقع صيف العام 2015 في عهد باراك أوباما.

هل سترضخ الإدارة الأميركيّة للشروط الإيرانيّة؟ هل يهمّها مصير العراق كما تعتقد إيران؟ وهل يهمّها مصير لبنان أو مصير سوريا واليمن والتهديد الذي يمثله على دول مثل المملكة العربيّة السعوديّة؟

> السؤال المتعلّق بموقف مقتدى الصدر من إيران يطرح نفسه بقوّة في ضوء التجارب التي مرّ بها رجل دين وسياسي يبتعد عن طهران ثمّ يتقرّب منها ويشاهد في مجلس «المرشد» وكأنّه من أهل البيت

تعتقد إيران أن الوقت يعمل لمصلحتها وأنّها أحسنت في تأخير العودة إلى مفوضات فيينا. ليس معروفا هل هذا صحيح أم لا. المعروف أنّ الإدارة الأميركية ضائعة ولا همّ لها سوى منع إيران من تطوير السلاح النووي. في الواقع يمكن أن تستفيد إيران من هذا الضياع الأميركي ومن تجاهل الأميركيين لقلق الدول العربيّة، في مقدّمها دول الخليج، من الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية ومن تحوّل شمال اليمن إلى مجرّد قاعدة صواريخ إيرانيّة.

من الواضح أنّ الانتخابات العراقيّة كانت مهمّة. شكل إجراء الانتخابات نجاحا لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الذي يتبيّن أن لديه قنوات اتصال قويّة بطهران... كما أنّه رجل يسعى إلى دور عراقي متوازن في المنطقة بالتفاهم مع الدول العربيّة الجارة. إضافة إلى ذلك كشفت الانتخابات العراقيّة وجود رفض في الشارع العراقي لـ"الجمهوريّة الإسلامية" وما تحاول فرضه من قيم وأسلوب حياة على العراقيين.

لم يتبلور هذا الرفض بشكل واضح بعد على الرغم من ظهوره من خلال التراجع الذي تعرّضت له الأحزاب التابعة مباشرة للإيرانيين.

وحده الوقت سيكشف هل إيران قويّة أم لا... أم أن كلّ ما في الأمر أنّ الإدارة الأميركيّة الجديدة غير مستعدة لمواجهتها والوقوف خلف حلفائها في المنطقة ودعمهم بقوّة. بدل الدخول في متاهات مرتبطة بمثل هذا النوع من الأسئلة، ثمّة حاجة إلى تطوير استراتيجية عربيّة تتلاءم مع التحديين اللذين يواجهان المنطقة. يشير إلى التحدي الأوّل إصرار "الجمهوريّة الإسلاميّة" على السير في مشروعها التوسّعي غير مدركة أن ليس لديها من نموذج تصدّره إلى الداخل الإيراني وإلى دول الجوار القريبة والبعيدة سوى الدمار والخراب. أمّا التحدّي الثاني فهو ذلك الذي تمثله إدارة أميركية لا تعرف ما الذي تريده من جهة وتتجاهل أنّ ليس في استطاعتها التخلي عن حلفائها في المنطقة وتركهم ليكونوا تحت رحمة إيران وصواريخها وميليشياتها المذهبيّة من جهة أخرى.

هناك ما هو أبعد من الانتخابات العراقيّة. هناك الدور الإيراني في العراق. من يتحكّم بالعراق؟ هذا هو السؤال الكبير في بلد محوري يتوقف على مستقبله مصير التوازن الإقليمي إلى حدّ كبير.